

Distr.: General
12 July 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

ترحب جيبوتي بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالنزاع القائم منذ وقت طويل بين إثيوبيا وإريتريا، ويسرها كذلك أن تلاحظ أن أعضاء مجلس الأمن مستعدون لدعم إريتريا وإثيوبيا في تنفيذهما للإعلان المشترك.

وأتشرف بمخاطبتكم، بالنيابة عن حكومتني، بشأن الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين من جراء استخدام إريتريا غير القانوني للقوة ضد جيبوتي، واحتلال قوات عسكرية إريتريّة لأراض جيبوتية، ورفض إريتريا الإفادة عن مصير أسرى الحرب الجيبوتيين الذين أسروا في عام ٢٠٠٨.

ورغم أن إريتريا حاولت ربط النزاع الحدودي القائم دون حل مع جيبوتي بقضايا أوسع نطاقا في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، ينبغي التذكير بأن إريتريا فُرضت عليها جزاءات بسبب عدوانها على جيبوتي ورفضها سحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها، ورفضها جميع الجهود الرامية إلى التوسط بين الطرفين. وتسهيلا للإحالة، يرجى الرجوع إلى قرارات مجلس الأمن المتتالية ذات الصلة، ولا سيما القراران ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

وكما تعلمون جيدا، فقد حاولت إمارة قطر بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧ التوسط للتوصل إلى تسوية ودية لهذا النزاع. وقد انتهت الآن هذه الوساطة دون أن يكتب لها النجاح. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أفاد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا أنه في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أخلت جميع قوات المراقبة القطرية المنطقة الحدودية المتنازع عليها وأن قطر لا تستطيع القيام بأي وساطة إذا لم يرحب بها كلا طرفي النزاع في الدور الذي ستقوم به.

ويرحيل الوجود القطري، لا تزال الحدود الدولية متنازعا عليها، وما زالت القوات الإريتريّة تحتل أراضي جيبوتية، ولا يزال أسرى الحرب مجهولي المصير، وما زالت التهديدات باستخدام القوة تأتي من الجانب الإريتري، وعاد خطر المواجهة العنيفة يلوح في الأفق بشدة. وقد صدر عن فريق الرصد قوله: في غيبة عملية وساطة أو تحكيم فعالة، يشعر فريق الرصد بالقلق لأن الوضع على الأرض لا يزال عرضة للاستفزاز من جانب الطرفين، مما قد يؤدي إلى التصعيد السريع للنزاع.



وثمة حاجة عاجلة لآلية جديدة لتسوية النزاع.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تهيب بكم حكومتي بكل احترام، أن تستخدموا، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، المساعي الحميدة للأمين العام من أجل الجمع بين الأطراف الرئيسية بهدف تيسير التوصل إلى اتفاق بينها استناداً إلى وسيلة تحظى بقبول متبادل للتسوية السلمية للنزاع من بين تلك المحددة في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتسق ذلك مع نداء مجلس الأمن في الفقرة ٤٠ من قراره ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، الذي حث فيه الطرفين على مواصلة الحفاظ على جو من الهدوء وضبط النفس ودعاهما إلى التماس جميع الحلول المتاحة لتسوية نزاعهما الحدودي بطريقة سلمية بما يتفق مع القانون الدولي.

وتفضل جيبوتي إحالة النزاع، بالاتفاق المتبادل، إلى التسوية القضائية أو التحكيم. وستتخذ نتيجة أي من هاتين الوسيلتين من وسائل التسوية شكل حكم أو قرار ملزم قانوناً يستند إلى القانون الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يطمئن كلا الطرفين على نزاهة العملية ويضمن توصلهما إلى تسوية منصفة ونهائية ودائمة للنزاع القائم بينهما.

وتشيد حكومتي بالقرار الذي اتخذتموه مؤخراً، تنفيذاً للولاية المنوطة بكم من طرفي النزاع القائم منذ وقت طويل بين غيانا وفنزويلا، بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية من أجل التوصل إلى تسوية قضائية له. ولن يكون لدى جيبوتي أي اعتراض على فعل نفس الشيء بالنسبة لنزاعها مع إريتريا. كما أنها لن تعترض على الإحالة إلى التحكيم الدولي. وفي هذا الصدد، تلاحظ جيبوتي أن إريتريا نفسها قد نجحت في حل نزاعها الحدودي والإقليمي مع اليمن عن طريق التحكيم الدولي الملزم.

وستتعامل جيبوتي مع عملية المساعي الحميدة التي ييسرها الأمين العام، بالتعاون مع مجلس الأمن، بعقل متفتح ومع استعداد للنظر، بحسن نية، في أي مقترحات قد تقدمونها أنتم أو مجلس الأمن بشأن الوسائل المناسبة للتسوية السلمية للنزاع.

وحكومتي مستعدة، على أعلى مستوى، للالتقاء بكم لمواصلة مناقشة النقاط التي أثيرت في هذه الرسالة، وسوف ترحب بهذه الفرصة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سياد دوالي